

السنة النبوية والقراءة النصية عند ابن حزم الأندلسي

Ahmad Tajuddin Arafat
UIN Walisongo Semarang
tajuddin.arafat@walisongo.ac.id

Abstract

The Qur'an and the Ṣaḥīḥ Hadith interwave each other. Both correspond and there is no contradiction between the two for both are part of God's revelation toward Prophet Muhammad. Therefore, they are referred as sacred texts to seek guidance from. According to Ibn Ḥazm (d.456 AH), the sacred text must be understood textually. He treated the text as it is in the Qur'an and Sunna denoting the law of something. It is unacceptable for him to use majāz (metaphorical interpretation) except a famous majāz evidenced by other texts, ijma', sensory elements, or the language by which the text is derived. Because of this textual tendency, the Sunna / Hadith that has the power of ḥujjah (a valid argument) is only in the form of his sunnah qauliyah (stated sunnah). Meanwhile, his sunnah fi'liyyah (performed sunnah) can not be used as ḥujjah unless it correlates with the command written in the Qur'an and Sunnah (qauliyah). The sunnah taqrīriyyah (confirmed sunnah), according to Ibn Ḥazm, is only addressed to mubāḥ (lawful) category and has no binding legal provisions.

Keywords: Ibn Ḥazm, al-Sunnah al-Nabawiyah, al-Naṣṣ al-Dīni, Mafhūm al-Naṣṣ

أ. التمهيدي

السنة هي المصدر الثاني للإسلام ومنبع العلم والإلهام والحكم والأحكام بعد القرآن الكريم. فالقرآن هو الدستور الذي يحوي الأصول والقواعد الأساسية للإسلام: عقائده وعباداته وأخلاقه ومعاملاته وأدابه. والسنة هي البيان النظري والتطبيق العملي للقرآن في ذلك كله^١. فالقرآن والسنة

^١. يوسف القرضاوي، المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦)، ص ٦٣.

بعضهما مضاف إلي بعض، وهما شيء واحد في أنهما من عند الله، وحكمهما حكم واحد في باب وجوب الطاعة لهما^٢، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ. وَلَا تَكُونُوا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ)^٣. ومن ذلك ما رواه أبو هريرة أنه قال: (كل أمي يدخلون الجنة إلا من أبي). قالوا يا رسول الله ومن يأبي؟ قال (من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبي)^٤.

تعتبر النصوص الدينية، مثل السنة النبوية أو الأحاديث الشريفة^٥، وثائق تاريخية، وعلى الأحرار أن يحللها تحليلاً منهجياً ولا بد. ويطلق اسم "النقد" على تحليل تلك الوثائق أو النصوص الدينية. والهدف من هذا النقد المنهجي هو تبين صحة ما جاء في الوثيقة أو النص من كذبه، وسلامته من فساده ومن سوء فهمه. وينقسم نقد الوثيقة أو النص إلى جانبين، هما: (١) النقد الخارجي للنصوص، (٢) النقد الداخلي للنصوص.

يدور النقد الخارجي حول مصدر النص، والظروف التي كتب فيها، والطريقة التي حفظ بها، وكيفية روايته ووصوله إلينا، أو باختصار، يدور النقد الخارجي للنص حول معرفة الظروف التي كتب فيها النص ومصدره وسلسلة رواته وحالهم بين الجرح والتعديل. وهذا يسمى "قوانين ضبط صحة الرواية والاسناد"^٦.

أما النقد الداخلي، فإنه يتعلّق بامتحان مضمون النص ومنطقيته وخلوه من التناقض الذاتي، ومن مناقضة الحقائق العلمية المقررة المبرهنة والوقائع التاريخية الثابتة... إلخ^٧. وفي الحق، أن علماء المسلمين القدماء قد عنوا عناية كبيرة بنقد النصوص الدينية من أجل الرواة وتمحيص طرقهم في النقل، ومن أجل مضمون النص نفسه، ولا سيما فيما يتعلّق بدراسة أحاديث الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام. ووجدنا فيها نقد سند الحديث وامتته^٨.

^٢ ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ج ١، ص ٩٦

^٣ سورة الأنفال: ٢٠-٢١

^٤ رواه البخاري

^٥ في هذا المجال، الباحث يستخدم لفظ السنة والحديث في نفس الحد والمعنى، يعني ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقياً كان أو خلقياً. وهذا كما عرّفه المحدّثون.

^٦ محمد عبد الله الشرقاوي، منهج نقد النص: بين ابن حزم الأندلسي وأسيبنوزا (القاهرة: دن، د.م.)، ص ١٢.

^٧ المصدر نفسه، ص ١٢.

ولقد أفاض العلماء المحدثون في بيان جانبي النقد الداخلي والخارجي للحديث الذي يتأسس على شرط من الشروط الذي وضعه كل المحدث، يعني أن تضعيف الرجال وتوثيقهم وتصحيح الأحاديث وتحسينها "أمر إجتهادي"، هذا كما قاله التهانوي في كتابه القواعد^١. فيجوز أن يكون راو ضعيفا عند واحد ثقة عند غيره، وكذا الحديث ضعيفا عند بعضهم صحيحا أو حسنا عند غيره. ومن هذا البيان، وجدنا الاصطلاح للمحدثين: هذا المحدث من المحدثين المتشددين أو المتوسطين أو المتساهلين.

أما اختيار الباحث على الامام ابو محمد علي بن أحمد بن حزم، المعروف بـ"ابن حزم الأندلسي" في علاقته بدراسة مفهوم سنة الرسول عليه الصلاة والسلام، لأنه هو من علماء أهل الظاهر، وأهل الظاهر يفسر ويفهم اللفظ الوارد في النص الديني بظواهر النصوص نفسها ليس له الباطن فيه، والنص الديني هو الكتاب والسنة ولا غيرهما. لأنه مذهب النصوص وفقهه فقه النصوص.

وبالإضافة إلى الخلفية التي قدمها الباحث فيما سبق، إن البحث حول فكرة ظاهرية ابن حزم نحو مفهوم السنة النبوية، أمر لابد أن يعتنى به، لان البحوث المنسوبة إلى ابن حزم معظمها تتكلم حول كونه (ابن حزم) فقيها ام مؤرخا ام من المتكلمين مع أنه ظاهريا في فهم النص الديني، ولا نرى بحثا خصوصا على انه حافظ ومحدث ذو السند المتصل في رواية السنة. ومستندا على هذه الفرضية، يرى الباحث أهمية دراسة فكرة ابن حزم نحو مفهوم الحديث الشريف ويقوم لتحقيقها في هذا البحث.

ب. ترجمة ابن حزم الأندلسي

إسمه علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الأندلسي القرطبي الفارسي الأصل، مولى الأمير يزيد بن أبي سفيان بن حرب الأموي .^٢ المعروف بيزيد الخير، نائب أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب .^٣ على دمشق. فكان جده يزيد، مولى للأمير

^١. الهدف في نقد السند، هو معرفة آداب المحدث، ومعرفة آداب طالب الحديث، وطرق تحمل الحديث، وكتابة الحديث، وضبط الكتاب، ورواية الحديث وشروطها، ومعرفة علو الإسناد ونزوله. مع لفت الانتباه إلى ما استحدثت فيها في عصر ما بعد الرواية من مصطلح وحكم. ووجدنا فيه العلم الموسوم بـ"علم الجرح والتعديل". وأما الهدف في نقد المتن، هو معرفة صحة مضمون الحديث أو متنه من علل أو موضوع، ومعرفة صحة المتن بأنه لا يناقض بالنص الآخر الصحيح (الكتاب والسنة) ولا يناقض الحقائق العلمية ولا الوقائع التاريخية. ووجدنا فيه العلم الموسوم بـ"نقد متون الحديث الشريف".

^٢. ظفر أحمد العثماني التهانوي، القواعد في علوم الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة، (بيروت: دار القلم، ١٩٧٢)، ص ٤٩.

يزيد أخي معاوية، وكان جدُّه خلف بن معدان هو أول من دخل الأندلس في صحابة ملك الأندلس عبد الرحمن بن معاوية بن هشام المعروف بالداخل. هو العالم العلامة يكنى أبا محمد والمعروف بـ"ابن حزم الأندلسي".^{١٠}

أنه ولد في قرطبة بعد صلاة الصبح آخر ليلة الأربعاء من ٣٠ رمضان ٣٨٤ هـ / ٧ نوفمبر ٩٩٤ م، ومات رحمه الله تعالى بأونبة، قرية في عربي الأندلس على خليج البحر المحيط - كما كتب ابنه أبو رافع الفضل بخطه - عشية يوم الأحد من ٢٨ شعبان ٤٥٦ هـ / ١٥ أغسطس ١٠٦٤ م، فكان عمره إحدى وسبعين سنة وعشرة أشهر وتسعة عشر يوماً.^{١١} وقد نشأ ابن حزم في بيت عز ومال وجاه عريض، بيت له سلطان في الدولة، وكان يعتز بأنه طلب العلم لا يبغي به جاها ولا مالا، ولكن يبغي المعرفة لذات المعرفة. ويروي في ذلك أنه تناظر مع الباجي شارح الموطاء، وهذه هي المناظرة: "قال الباجي: أنا أعظم منك همة في طلب العلم لأنك طلبته وأنت معان عليه تسهر بمشكاة الذهب وطلبته وأنا أسهر بقنديل بأت السوق، فقال ابن حزم: هذا الكلام عليك لا لك لأنك إنما طلبت العلم وأنت في تلك الحال رجاء تبديلها بمثل حالي وأنا طلبته في حين ما تعلمه وما ذكرته فلم أرح به إلا علو القدر العلمي في الدنيا والآخرة".^{١٢}

ويعتبر أبوه - أحمد بن سعيد - أحد مشاهير هذه الأسرة ومؤسس ملكها، وكان لأحمد بن سعيد مجلس يحضره العلماء والشعراء أمثال أبي عمر بن حبرون وخلف بن رضا، وكان له باع طويل في الشعر ومشاركة قوية في البلاغة والادب حتى إنه ليتعجب ممن يلحن في مخاطبة أو يجيء بلفظة قلقة في مكاتبة، وقد كان لهذا أثره على ولده ابن حزم في تمكنه من اللغة والشعر واهتمامه بهما، حتى أن بلاغته كان لها من التأثير أنها تأخذ بمجامع القلوب وتنفذ إلى أعماق النفوس في أسلوب سهل وجمال النكته وخفة الروح، ووجدنا ذلك في تأليفه الموسوم بـ"طوق الحمامة". كما كان أحمد بن سعيد من المشاركين في حركة

^{١٠} ياقوت الحموي، معجم الأدياء، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩١)، ج ٣، ص ٥٤٦-٥٤٧. محمد أبو زهرة، ابن حزم حياته وعصره - آراءه وفقهه، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧)، ص ١٩-٢٠.

^{١١} ياقوت الحموي، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٥٤٧. محمد المنتصر الكتاني، معجم فقه المحلى لابن حزم، (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٦)، ص ١٠-٩. قال أبو زهرة تعجباً لحالة وبلادته: لا يكاد الباحث الدارس يجد عالماً عظيماً قد عرف وقت ميلاده بطريق التعيين الذي لاشك فيه، ولكن يعرف وقت وفاته بالتعيين، لأنه ولد مغموراً ومات مشهوراً. وان ابن حزم على غير ذلك فقد عرف وقت ولادته، وعينه لا بالسنة فقط، بل بالشهر واليوم وجزء اليوم الذي ولد فيه. وذلك لأنه كتب تاريخ ميلاده إلى القاضي صاعد بن أحمد الجباني الأندلسي (ت. ٤٦٢ هـ). وإن ذلك التعيين يدل على عناية أسرته بتحرير تاريخ ولادة أحادها، ويدل على تحضر الأندلس وعناية أهلها بأخبار مواليدها. انظر: أبو زهرة، المصدر نفسه، ص ١٩.

^{١٢} محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٩)، ص ٥٥٢.

الإفتاء بالأندلس من خلال مجالسه العلمية والمناظرات التي كانت تدور في قصره حتى قال عنه ابن العماد " كان مفتيا لغويا متبحرا في علم اللسان"، وهذه العبارة توضح الاثر الذي تركه أحمد بن سعيد على ولده ابن حزم الذي اعتمد في فتواه وتفسيره لنصوص القرآن والسنة على ظاهر اللغة، ومن ثم يكون والده أحد الأسباب التي دفعته إلى المنهج الظاهري في الفتيا والتفسير بالرغم من أنه كان مالكي المذهب. وحينما اصطدم أحمد بن سعيد بالقائد الصقلبي واضح محسوب الخلافة الذي لاحقه وسجنه وصادر أمواله، وطلت الفتن والنكبات تتوالى على بنى حزم –وهذه في عهد هشام المؤيد- حتى وفاة أحمد بن سعيد في ذى القعدة ٤٠٢هـ/١٠١٢م، وقد كان لهذه النكبات أثرها السيء على ابن حزم إذ أنها زادت من حزنه، وكانت أحد أسباب حدته التي تظهر جلية في مصنفاته، وقد استمرت المحن والفتن حتى اضطروا إلى الخروج من قرطبة إلى المرية وكان ذلك سنة ٤٠٤هـ^{١٣}.

ولو كان حياته مملوءة بتنوع النعم والفتن، لكن في أمر الاقتصاد والأموال كان يعيش عيشة تعد من عيشة الأغنياء ولم ينزله إلى مرتبة الفقر أو دون الأغنياء، ولو كان قد أصابه حرمان من بعض ماله، حتى قال الأستاذ أبو زهرة: "ان ابن حزم في هذا، يعنى عيشة غنية- يشبه أبا حنيفة رضي الله عنه، مع فارق بينهما في أسباب الرزق، فأبو حنيفة كان رجلا غنيا بتجارته وكان يفيض بكثير من أرباح هذه التجارة على الفقهاء وأهل الحديث بالكوفة، وابن حزم كان غنيا بمال أسرته الذي خلفته له، وهو ضيعات ودور وقد كانت الضيعات تدر عليه موفور الرزق وأسباب العيش"^{١٤}.

وفي سنة ٤١٤هـ حين تولى صديقه عبد الرحمن المستظهر خلافة، أصبح ابن حزم وزيرا لوزارته التي لم يلبث فيها أكثر من شهرين بسبب مقتل المستظهر في ذي الحجة من السنة نفسها^{١٥}. وكان نصيب ابن حزم في هذه الوزارة كنصيبه في الأولى ومن نوعه، ففي الأولى انتهى من الوزارة إلى الأسر وفي هذه المرة انتهى من الوزارة إلى غيابات السجن^{١٦}. ثم عفي عنه ليعود إلى الوزارة مرة أخرى في عهد هشام المعتد بالله في الفترة من ٤١٨-٤٢٢هـ، وهو تاريخ انتهاء الخلافة الأموية في الأندلس وإلى الأبد، وهذا أيضا تاريخ انتهاء

^{١٣}. انظر هذه القصة جالية في طوق الحمامة، ص ١٠٩. أبو زهرة، ابن حزم حياته وعصره، ص ٢٥-٢٦.

^{١٤}. أبو زهرة، المصدر نفسه، ص ٤٨.

^{١٥}. ياقوت الحموي، المصدر نفسه، ص ٥٤٧.

^{١٦}. أبو زهرة، ابن حزم، ص ٣٦.

حياة ابن حزم في الاشتراك السياسي للدولة الأموية في الأندلس^{١٧}. وبناء على ماتقدم، فإن الفترة التي عاشها ابن حزم كانت بمثابة فترة انتقال من الحكم الأموي إلى العهد ملوك الطوائف^{١٨}.
أما الحياة العلمية، قد تعلّم ابن حزم في حياته الأولى ما يتعلّمه أبناء الأكابر من كبار الدولة من حفظ الأشعار، وحفظ القرآن، والخط والكتابة، وكان ذلك على أيدي النساء كما ذكرنا. وقد تلقى ابن حزم مع أبو الحسين بن علي الفاسي^{١٩} على أحمد بن محمد الجسور (ت. ٤٠١هـ)، وروى عنه الحديث. وقد روى الحديث أيضا عن الهمداني^{٢٠}، ولقد تلقى الحديث أيضا عن أبي بكر محمد بن إسحاق^{٢١}. من هذا، لعل الحديث كان أول علم تلقاه بعد حفظ القرآن وتهذيب اللسان برواية الأشعار^{٢٢}. أما الفقه فقد تلقاه في أول أمره عن عبد الله بن يحيى بن أحمد بن دحون الفقيه الذي عليه مدار الفتيا في قرطبة^{٢٣}، وعن عبد الله الأزدي المعروف بابن الفرضي^{٢٤}. وابتدأ دراسته للفقه تحت إشراف عبد الله بن دحون على الموطأ لمالك بن أنس^{٢٥}، لأن مذهب مالك المذهب الرسمي لأهل الأندلس وشمال أفريقيا^{٢٥}. مما تقدم يتبين لنا أن طلب ابن حزم للحديث كان اسبق من طلبه للفروع الفقهية، ولذا شبّ على حب الحديث، فكان محدثًا حافظًا قبل أن يكون فقيها فرعيًا.

كان -مع دراسته للمذهب المالكي- يتطلع إلى أن يكون حرا يتخير من المذاهب الفقهية، ولا يتقيد بمذهب، وقال: أنا أتبع الحق وأجتهد ولا أتقيد بمذهب^{٢٦}، ولابد أنه قرأ للشافعي اختلاف مالك الذي

^{١٧}. المصدر نفسه، ص ٣٧.

^{١٨}. اسماعيل مصطفى اسماعيل اليوسف، ابن حزم الأندلسي: حياته-فلسفته (بيروت: رسالة لنيل شهادة الماجستير في جامعة القديس يوسف، ١٣٩٨)، ص ٤٠.

^{١٩}. كان أبو الحسين صاحب ابن حزم في مجلس أبي القاسم عبد الرحمن بن زيد الأزدي، وقد مدحه ابن حزم بكونه عالما عاقلا عاملا ممن تقدّم في الصلاح والنسك الصحيح في الزهد في الدنيا والاجتهاد للأخرة. أنظر: ابن حزم، طوق الحمامة، ص ١٢٣. أبو زهرة، ابن حزم، ص ٢٤.

^{٢٠}. وقال ابن حزم: حدثنا الهمداني في مسجد القمري بالجانب الغربي من قرطبة سنة ٤٠١ هـ طوق الحمامة، ص ١٣٢.

^{٢١}. أبو زهرة، ابن حزم، ص ٦٨.

^{٢٢}. كان ابن حزم عنده سندا متصلا إلى النبي من ثقات المحدثين وحفاظ الأندلس، مثل بقي بن مخلد وقاسم بن أصبغ وأحمد بن خالد ومحمد بن أيمن، هم أئمة العلم والحديث بالأندلس. محمد المنتصر الكتاني، معجم فقه المحلّي، ص: ٣٨.

^{٢٣}. ابن حزم، طوق الحمامة، ص ١١٧.

^{٢٤}. المصدر نفسه، ص ١١٦.

^{٢٥}. أبو زهرة، تاريخ المذاهب الاسلامية، ص ٥٥٥. أبو زهرة، ابن حزم، ص ٢٨.

^{٢٦}. المصدر نفسه، ص ٣٠.

انتقد فيه آراء مالك في الأصول والفروع. ثم تحوّل شافعيًا^{٢٧} ولكنه لم يلبث الا قليلا في الشافعي، ثم انتقل وانتسب إلى مذهب داود الظاهري^{٢٨}، فأصبح من أهل الظاهر كما هو المشهور. ولوكان هذا المذهب قد أصبح مذهبا رسميا، لكن أهل الظاهر لايعتبرون أنفسهم أصحاب مذهب، بحيث ينتهي إليه من ينتهي، بل إن المسلك الذي يجمعهم هو اقتصارهم في الإستدلال علي النصوص واستنباط الحكم من الينابيع الرئيسيّة، وهي الكتاب والسنة، لأنه مذهب النصوص^{٢٩}. وليس لأحد فيه أن يقلّد أحدا لأن التقليد حرام في أي ناحية من نواحي الدين^{٣٠}. وليس فهم تابع ومتبوع، ولافرق بين داود وابن حزم في هذا. فلا يقال إن ابن حزم تابع لداود، حتى يقال إنه منتسب إليه^{٣١}.

ومهما يكن من الأمر فإنه لم ينصرف انصرافا كليّا إلى الحديث والفقه في صدر حياته العلمية، بل كان يدرس الأدب والأخبار وبعض العلوم العقلية والفلسفية، ومع ذلك كان يناظر ويجادل مع العلماء في عصره، مثل المناظرة المشهورة بينه والباجي. أما شيوخه في الأدب والتفسير والمنطق والفلسفة والكلام، منها: محمد بن الحسن المذحجي في الأدب والمنطق وسعيد بن فتحون السرقطي في الفلسفة وأحمد بن عمر بن أنس العزري وأحمد بن قاسم بن محمد بن أسبق البياني (ت. ٣٣٠ هـ).

^{٢٧}. وقد أعجبه من بين تلك المذاهب مذهب الشافعي، ولعل خير ما أعجبه تمسكه بالنصوص، واعتباره الفقه نصا أوحملا على النص.
^{٢٨}. إسمه أبو سليمان داود بن علي بن خلف البغدادي مقاما الأصهباني نسبة مولى المهديّ الفقيه الظاهريّ رأس أهل الظاهر. ولد سنة ٢٠٠ و قبل ٢٠٢، كان إماماً ورعاً ناسكاً زاهداً. وفي كتبه حديث كثير. لأن فقهه هو فقه النصوص بشكل عام و فقه الحديث بشكل خاص، ولكنّ الرواية عنه عزيزة جداً. أنظر إلى (محمد أبو زهرة، ابن حزم حياته وعصره-أراءه وفقهه، ص: ٢٢٦-٢٢٨).
 ترك ابن حزم الشافعي كما ترك داود ذلك المذهب، ثم رأى فيه ما رأى داود: إذ وجد أن الأدلة التي ساقها الشافعي لبطلان الاستحسان تصلح لأن تبطل القياس وكل وجوه الرأي أيا كانت. أنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الاسلامية، ص ٥٥٥ و ٥٤٥. كامل موسى، المدخل إلى التشريع الإسلامي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩)، ص ١٦٤.

^{٢٩}. أبو زهرة، المصدر نفسه، ص: ٢٤٢.

^{٣٠}. أنظر: ابن حزم، المحلّي بالأثار (بيروت: دار الجيل، ١٩٩٦) ج: ١، ص: ٦٦. ابن حزم، النبذ في أصول الفقه الظاهري، (بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٣)، ص: ١١٤-١١٦. ابن حزم، الإحكام، ج: ١، ص: ٩٧-٩٨.

^{٣١}. أبو زهرة، المصدر نفسه، ص: ٢٤٢. والمثال هو، أي ليس فهما تابع ومتبوع، في تفسير قوله تعالى: (لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ) ، فقال داود: القرآن الذي قال الله تعالى: (لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ) وقال (في كِتَابِ مَكْنُونٍ) غير مخلوق وأما الذي بين أظهرنا يمسه الحائض والجنب فهو مخلوق، ويلاحظ أن ابن حزم سوغ أن يمسه القرآن الجنب والحائض، ولكنه لم يقل إن القرآن مخلوق بل قال: أَنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي فِي الْمَصَاحِفِ بِأَيْدِي الْمُسْلِمِينَ شَرْقًا وَغَرْبًا فَمَا بَيْنَ ذَلِكَ مِنْ أَوْلَ أُمَّ الْقُرْآنِ إِلَى آخِرِ الْمُعَوَّذَتَيْنِ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَوَحْيُهُ أَنْزَلَهُ عَلَى قَلْبِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ - صلى الله عليه وسلم - وكلام الله وعلمه غير مخلوق قولاً جازماً قاطعاً. أنظر كاملاً: أبو زهرة، المصدر نفسه، ص: ٢٢٨-٢٢٩. ابن حزم، المحلّي بالأثار، ج: ١، ص: ٧٧ و ١٣ و ٢٣.

ارتحل ابن حزم رحلة علمية من بلد إلى بلد في بلاد الأندلس والمغرب، مثل الشاطبة والمريّة وقرطبة واشبيلية وبلنسية حتى جزيرة ميروقة^{٣٢}، ولقي الأئمة فيها فناظر بن حزم ويدرس يدارس ويختلب بأرائه وبيانه نفوس الشباب. وقد كان له أثر واضح في تفكيرهم. وفي ثناء رحلته، أصابته المصيبة بإحراق بعض كتبه علانية في أمامه حتى قال رحمه الله تعالى شعرا:

فإن يحرقوا القرطاس لا يحرقوا الذي ... تضمنه القرطاس بل هو في صدري

يسير معي حيث استقلت ركائي ... وينزل إن أنزل ويدفن في قبري

دعوني من إحراق رقي وكاغدٍ ... وقولوا بعلمٍ كي يرى الناس من يدري

وإلا فعودوا في المكاتب بدءاً ... فكم دون ما تبغون لله من ستر^{٣٣}.

ولقد أخبرنا ابنه الفضل المكنى أبا رافع: أن مبلغ تأليفه -ابن حزم- في الفقه والحديث والأصول والنحل والملل وغير ذلك من التاريخ والنسب وكتب الأدب والرد على المعارض نحو أربعمئة مجلد تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة، وهذا شئ ما علمناه لأحد ممن كان في دولة الإسلام قبله، إلا لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، فإنه أكثر أهل الإسلام تصنيفاً^{٣٤}. أما مصنفاً المشهورة منها: (١) الأحكام في أصول الملل والأهواء والنحل، (٥) النبذة الكافية في أصول أحكام الدين، (٦) الناسخ والمنسوخ، (٧) الأصول والفروع، (٨) جمهرة أنساب العرب، (٩) وكتب أخرى التي لا تحصى عددها.

أما أشهر تلاميذه منها: (١) محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن حميد الأزدي المعروف بالحميدي (ت ٤٩١هـ/١٠٩٧م)، صاحب كتاب جذوة المقتبس. (٢) ابنه هو أبو رافع الفضل بن علي بن حزم (ت ٤٧٩هـ/١٠٨٦م). (٣) صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن صاعد الثعلبي (ت ٤٢٠هـ-٤٦٢هـ/١٠٢٩م-١٠٦٩م) قاضي طليطلة وهو صاحب كتاب طبقات الأمم. (٤) وغيرهم من العدد.

^{٣٢} وفي هذه الجزيرة، كان ابن حزم التقى بالباجي واجتمع يوماً معه وجرت بينهما مناظرة. فلما انقضت قال الفقيه أبو الوليد الباجي: تعذرني فإن أكثر مطالعتي كان على سرح الحراس. قال ابن حزم: وتعذرني أيضاً فإن أكثر مطالعتي كانت على منابر الذهب والفضة، أراد أن الغني أضيع لطلب العلم من الفقر. ياقوت الحموي، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٥٤٨. أبو زهرة، ابن حزم، ص ٤١.

^{٣٣} انظر هذه القصة كاملاً وجالياً في: ياقوت الحموي، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٥٥٤. أبو زهرة، ابن حزم، ص ٤١-٤٥.

^{٣٤} ياقوت الحموي، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٥٤٨.

ج. مفهوم ظاهرية النص عند ابن حزم الأندلسي

١. الحديث النبوي كالنص الديني

السنة هي المنهج النبوي المفصل في تعليم الإسلام وتطبيقه وتربية الأمة عليه، والذي يؤكد فيه قوله تعالى: (لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)^{٣٥}. ويتمثل ذلك في أقواله ﷺ وأفعاله وتقاريراته. والسنة هي المصدر الأساسي للإسلام ومنبع العلم والإلهام والحكم والأحكام بعد القرآن الكريم. فالقرآن هو الدستور الذي يحوى الأصول والقواعد الأساسية للإسلام: عقائده وعباداته وأخلاقه ومعاملاته وأدابه. والسنة هي البيان النظري والتطبيق العملي للقرآن في ذلك كله.^{٣٦}

ومما لا ريب فيه أن القرآن قطعي الثبوت، ثم منه ما هو قطعي الدلالة ومنه ما ظنيها. وأما السنة -إما كانت متواترة أم غير متواترة- هي مبينة للقرآن، أو مؤكدة له أو شارعة لأحكام مستقلة في إطار مقاصده ووكلياته، وليست معارضة له. وجعلوا السنة كرتبة ثانية بعد رتبة القرآن، والقرآن هو الأصل الأول من مصادر الإسلام وحجج الأحكام الشرعية، ثم السنة هي الأصل الثاني بحيث هي مبينة ومفسرة للقرآن ومخصصة لمجمله ومؤكدة له أو زيادة عليه. فإذا كانت السنة مبينة ومفسرة له فهي بالمرتبة الثانية عن المبيّن، يعنى الكتاب. وإن كانت زيادة له، فهي مستقلة عليه وغير معتبرة إلا بعد أن لا توجد في الكتاب، وذلك دليل على تقدّم اعتبار الكتاب.^{٣٧}

بل، قد قرّر ابن حزم أن السنة النبوية هي الشريعة نفسها وحجة للإسلام ولبيان الأحكام الشرعية، فهي والقرآن شئ واحد في مقام الاستدلال لا يؤخّر أحدهما عن الآخر. وهما متعاونان في بيان ذلك الشرع الشريف فهما مقام واحد عنده، يعنى في مقام النصوص. وعقده هذا بقوله رحمه الله: القرآن والسنة بعضهما مضاف إلي بعض، وهما شئ واحد في أنهما من عند الله، وحكمهما حكم واحد في

^{٣٥}. آل عمران: ١٦٤

^{٣٦}. يوسف القرضاوي، المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦)، ص ٦٣.

^{٣٧}. مصطفى السباعي، السنة ومكانتها، ص ٣٧٧.

باب وجوب الطاعة لهما.^{٣٨} قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ. وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ).^{٣٩}

وأنتها قسمان للوحي المحمدي، وكل واحد يتمم الآخر، وهما متحدان لا ينفصلان. ويعتبر من هذا، أن السنة المطهرة هي مستقلة بتشريعية الأحكام وانها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام، وقد ثبت عنه ﷺ بقوله: أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ،^{٤٠} أي أوتيت القرآن وأوتيت مثله من السنة التي لا ينطق بها القرآن.

ومادام ابن حزم يضع السنة في مرتبة القرآن مرتبة تسوية من حيث استدلال الأحكام وتقدمهما على غيرهما، فهو يقرر أصليين ثابتين: أحدهما، أن السنة كانت مبينة لأحكام القرآن، من تقييد وإطلاق، أوتفصيل وإجمال، أوتخصيص عام، كالأحاديث التي فصلت أحكام الصلاة والصيام والزكاة والحج والبيوع والمعاملات التي وردت مجملة في القرآن.

فالمثال هو أن الله تعالى أمر بقطع يد السارق أمرا عاما، في قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ)^{٤١} وورد أنه لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً، في حديث صحيح: "لا قَطْعَ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا"، فخصص الحديث الآية بذلك.^{٤٢}

والثاني، أن السنة لاتعارض القرآن، بل كل النصوص تتعاون في بيان أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لأنه لايتصور تعارض مادام المصدر هو الوحي الإلهي. إذن، لاتوجد سنة صحيحة صريحة تتعارض مع القرآن تعارضا حقيقيا.

وإن ذلك هو الذي يتفق مع منطق ابن حزم من كل وجوه: لأن القرآن وحي إلهي لايرب في ذلك، وكل حديث ولو حديث آحاد^{٤٣} ما دام الراوي عدلا ثقة ضابطا وروى بسند متصل إلى النبي صلى الله عليه

^{٣٨} ابن حزم، الإحكام، ج ١، ص ٩٦

^{٣٩} سورة الأنفال: ٢١

^{٤٠} ابو داود السجستاني، سنن ابي داود (باب في لزوم السنة)، ج ٢، ص ٣٩٧

^{٤١} سورة المائدة: ٣٨.

^{٤٢} ابن حزم، المحلى، ج ١١، ص ٣٥٠-٣٥٢.

^{٤٣} قال السباعي عن هذا تعليقا: ولاشك في أن أحاديث الآحاد بما حف من ظنون في طريق ثبوتها يجعلها في المرتبة الثانية بعد القرآن من حيث الثبوت، وأما من حيث الاجتهاد وفهم النصوص فلا بد من الرجوع إلى السنة قبل تنفيذ نصوص القرآن، لاحتمال تخصيص السنة لها أوتقييدها أو غير ذلك من وجوه الشرح والبيان التي ثبتت للسنة، فهي من هذه الناحية متساوية مع القرآن من حيث مقابلة

وسلم، وإذا كان كذلك فهو وحي إلهي لا محالة. فإذا كانت النصوص كلها وحيا من الله تعالى على ذلك النحو، فلا يمكن أن يكون بينها تعارض مطلقا، فلا يمكن أن يكون تضارب واختلاف (وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا).^{٤٤}

وقد تكلم ابن حزم في نفي التعارض بين النصوص وإيجاب استعمال النصوص، بقوله: "إذا تعارض الحديثان، أو الآيتان، أو الآية والحديث، فيما يظن من لا يعلم، ففرض على كل مسلم استعمال كل ذلك، لأنه ليس بعض ذلك أولى بالاستعمال من بعض، ولا حديث بأوجب من حديث آخر مثله، ولا آية أولى بالطاعة لها من آية أخرى مثلها، وكل من عند الله عز وجل، وكل سواء في باب وجوب الطاعة والاستعمال ولا فرق".^{٤٥}

وما يظن من تعارض بين بعضها وبعض، إنما هو في فهم الباحث أو طالب العلم، أو في ظاهر الأمر، قبل البحث والتمحيص والتحقيق. فإذا بحث ومحص وحقق – وهو مؤمن بكمال الشريعة وسموها وسلامتها من كل نقص- زال عنه كل إشكال، ولم يجد بينهما إلا التوافق والتكامل والاتساق.^{٤٦}

وهذا ما نبه عليه العلامة الشاطبي، ويقول في كتابه "الاعتصام" مؤكدا: "أن يوقن –الناظر في الشريعة- أنه لا تضاد بين آيات القرآن ولا بين الأخبار النبوية ولا بين أحدهما مع الآخر، بل الجميع جار على مهيبة واحد، ومنتظم إلى معنى واحد، فإذا أداه بادئ الرأي إلى ظاهر اختلاف فواجب عليه أن يعتقد انتفاء الاختلاف، لأن الله قد شهد له أن لا اختلاف فيه".^{٤٧} ثم يذكر الشاطبي هنا:

فإن قوماً أغفلوه أيضاً ولم يمعنوا النظر حتى اختلف عليهم الفهم في القرآن والسنة، فأحالوا بالاختلاف عليها تحسیناً للظن بالنظر الأول، وهذا هو الذي عاب رسول الله ﷺ من حال الخوارج حيث قال: "يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم" فوصفهم بعدم الفهم للقرآن، وعند ذلك خرجوا على أهل الإسلام، إذ قالوا: لا

نصوصها بنصوصه والتوفيق بينهما، والجمع حين يظهر شيء من التعارض، وهذا لا ينافي فيه أحد ممن يقول بحجية السنة. مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ٣٧٩.

^{٤٤}. سورة النساء: ٨٢.

^{٤٥}. ابن حزم، الأحكام، ج ١، ص ١٦١.

^{٤٦}. يوسف القرضاوي، المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة، ص ١٨٦.

^{٤٧}. الشاطبي، الاعتصام، ج ٢، ص ٢٠٠.

حكم إلا لله، وقد حكم الرجال في دين الله، حتى بين لهم حبر القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنه معنى قوله تعالى: "إن الحكم إلا لله" على وجه أذعن بسببه منهم ألفان، أو من رجع منهم إلى الحق، وتمادى الباكون على ما كانوا عليه، اعتقاداً. والله أعلم. على قول من قال منهم: لا تناظروه ولا تخاصموه فإنه من الذين قال الله فيهم: "بل هم قوم خصمون. فتأملوا رحمكم الله كيف كان فهمهم في القرآن. ثم لم يزل هذا الإشكال يعترى أقواماً حتى اختلفت عليهم الآيات والأحاديث، وتدافعت على أفهامهم فجعجعوا به قبل إمعان النظر."^{٤٨}

فالمثال الذي وضعه ابن حزم للدليل على نفي التعارض بين السنة والكتاب، هو قوله في المحلى: "وليس قول الله عز وجل {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ} وقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة الذي ذكرناه أنفاً "إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ"^{٤٩} بمعارض لما ذكرنا؛ لأنه ليس في هذين النصين إلا أنه تعالى يغفر ما دون الشرك لمن يشاء، وهذا صحيح لا شك فيه."^{٥٠}

بجانب ذلك، ومما بناه ابن حزم على هذه التسوية (بين الكتاب والسنة) في الاستدلال والاجتهاد، أنّ السنة يجوز أن تنسخ القرآن سواء المتواترة أو الأحاد. ودل على ذلك قوله أن وجوب طاعة النبي كوجوب طاعة ما جاء في القرآن ولا فرق، وإن الجميع وحى من عند الله. وهذا مخالف على ما اشتهر عند أكثر الأصوليين من منع ذلك صورة النسخ.^{٥١}

^{٤٨}. نفس المصدر، ج ٢، ص ٢٠٠١.

^{٤٩}. البخاري، صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٩٨.

^{٥٠}. ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ٤٣.

^{٥١}. يطلق النسخ في اللغة على عدة معان، منها:

١. بمعنى الرفع والإزالة، والإزالة نوعان: إزالة إلى بدل، وهي عبارة عن إبطال شيء وإقامة آخر مقامه. وإزالة غير بدل من غير تعويض عن المنسوخ، وهي عبارة عن رفع الحكم وإبطاله.

والنسخ بمعنى الإزالة حقيقة عند جمهور أهل اللغة والأصول وهو اختيار أبي الحسن البصري، والفخر الرازي، ومال إليه أكثر المتأخرين من أصحاب الأصول من الشافعية والمالكية والحنابلة.

٢. بمعنى النقل والتحويل، وهو نقل مع بقاء الأول، كنسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه وليس المراد انعدام ما فيه، وتحويل مع بقاء الشيء في نفسه كقول أبي حاتم السجستاني من أئمة اللغة: النسخ أن يحول ما في الخلية من العسل والنحل إلى أخرى. والنسخ بمعنى النقل والتحويل مجاز عند الجمهور حقيقو عند الأحناف والقفال من الشافعية.

والنسخ يعتبره ابن حزم، كما اعتبره الشافعي، بيانا للأحكام، فليس إزالة للنصوص، ولا إلغاء لها، وإنما هو بيان لانتهاء أحكامها. ولذلك، يعرفه ابن حزم تعريفاً دقيقاً مع تلك الحقيقة من عهد الشافعي، فيقول: "حدالنسخ أنه بيان انتهاء زمان الأمر الأول"،^{٥٢} فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال: "لاتزوروا القبور"، ثم جاء فقال: "كنتُ مَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا"، لا يكون النص الثاني ملغياً للنص الأول، أو مسقطاً له، بل يكون مبيناً لانتهاء حكمه، وبيان أن وقت العمل به قد انتهى.^{٥٣}

ولكن هو لا يقرّر كون النسخ إلا في الأوامر أو في لفظ خبر معناه معنى الأمر، ولا يجوز النسخ في الأخبار لأنه يكون كذبا، وقد تنزه الله تعالى عن ذلك وكذلك الرسل.^{٥٤}

فالمثال لتقرير ابن حزم بجواز نسخ القرآن بالسنة، هو قوله في شرح مسألة الرجلين في الضوء، وهو يقول: "وأما قولنا في الرجلين فإن القرآن نزل بالمسح. قال الله تعالى: {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ}^{٥٥} وسواء قرئ بخفض اللام أو بفتحها هي على كل حال عطفٌ على الرءوس: إمّا على اللفظ وإمّا على الموضع، لا يجوز غير ذلك. لأنه لا يجوز أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بقضية مبتدأة".^{٥٦}

أما في الإصطلاح، هو بيان انتهاء حكم شرعي بطريق شرعي متراخ عنه، أو رفع حكم شرعي بدليل شرعي متراخ عنه. أنظر: ابن شاهين، الناسخ والمنسوخ من الحديث (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢)، ص ٦-٧.

أما بالنسبة إلى نسخ السنة للقرآن، هنالك رأيان بين العلماء في باب نسخ الكتاب بالسنة:

١. قول الموجزين لنسخ السنة للكتاب، وبه قال جمهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة، ومن الفقهاء مالك، وأصحاب أبي حنيفة، وابن سريج وابن حزم الأندلسي، بل اختلفوا في الوقوع، إما كان من يشترط في السنة الناسخة أن تكون متواترة، وإما أن تكون بالسنة المتواترة والمشهورة لا بحديث الأحاد، وإما أن تكون بالسنة المتواترة والأحاد.
٢. قول المانعين والمنكرين لنسخ السنة للكتاب ولو كانت متواترة، وبه قال الشافعي وأكثر أصحابه وأكثر أهل الظاهر.

وأنظر تمام البحث في هذا الاختلاف مع كل أدلتهم في: الشوكاني، إرشاد الفحول، ٢٨٥-٢٨٦. السباعي، السنة ومكانتها، ص ٣٩٦-٣٩٧.

عباس متوالى حماده، السنة النبوية ومكانتها، ص ١٧٣-١٧٩.

^{٥٢} ابن حزم، الإحكام، ج ١، ص ٤٧٥. وقارن بما ذهبه الشافعي في الرسالة: "إن الله خلق الخلق لما سبق في علمه مما أراد بخلقهم وبهم لا معقب لحكمه وهو سريع الحساب. وأنزل عليهم الكتاب تبياناً لكل شئ وهدى ورحمة وفرض فيهم فرائض أثبتنا وأخرى نسخها رحمة لخلقه بالتخفيف عنهم وبالتوسعة عليهم زيادة فيما ابتدأهم به من نعمه وأثابهم على الانتهاء إلى ما أثبت عليهم جنته والنجاة من عذابه فعمتهم رحمته فيما أثبت ونسخ فله الحمد على نعمه". محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة (بيروت: دار الفكر، بدون سنة)، ص ١٠٦.

^{٥٣} ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٦٠-١٦١. أبو زهرة، ابن حزم حياته، ص ٢٨١.

^{٥٤} ابن حزم، النبذ، ص ٦٩.

^{٥٥} سورة المائدة: ٦.

^{٥٦} ابن حزم، المحلى، ج ٢، ص ٥٦.

ثم استدلل بالأثار، منها: الرواية من عمرو بن العاص "تَخَلَّفَ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَذْرَكْنَا وَقَدْ أَزْهَقْنَا الْعَصْرُ، فَجَعَلْنَا نَتَوَضَّأُ وَنَمْسُحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا"، و حديث: "خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَاءٍ بِالطَّرِيقِ تَعَجَّلَ قَوْمٌ عِنْدَ الْعَصْرِ، فَتَوَضَّأُوا وَهُمْ عِجَالٌ، فَانْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ وَأَعْقَابُهُمْ تَلُوحٌ لَمْ يَمَسَّهَا الْمَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ، أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ " فَأَمَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِسْبَاغِ الْوُضُوءِ فِي الرَّجْلَيْنِ، وَتَوَعَّدَ بِالنَّارِ عَلَى تَرْكِ الْأَعْقَابِ".

وأخيرا يقول: "فكان هذا الخبرُ زائداً على ما في الآية، وعلى الأخبارِ التي ذكرنا، وناسخاً لما فيها، ولما في الآية والأخذُ بالزائدِ واجبٌ، ولقد كان يلزم من يقول بتركِ الأخبارِ للقرآنِ أن يترك هذا الخبرَ للآية".^{٥٧}

فخلاصة القول، قد تبين أن ابن حزم يدخل مقام السنة في رتبة متسوية بمقام القرآن من ناحية الاستدلال والفهم، لا من ناحية الورد والثبوت. وقد قرّر عن ذلك، أن الكتاب والسنة لا تتعارضان، بل تتعاون في استنباط الأحكام الشرعية الإسلامية، ولا ينفصلان، بل متحدان.

أما في مسألة البيان النسخي، كان ابن حزم مخالفا ببعض علماء الأصول في جواز نسخ القرآن بالسنة. ولكن الاختلاف مؤسس على اختلافهم في كون السنة ومقامها من القرآن. لأن ابن حزم يضع السنة في موضع وحي إلهي مثل القرآن الذي يجب الطاعة به لأن كل ذلك من عند الله ولا فرق، (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ).^{٥٨} فإذا كان كلامه وحيا من عند الله تعالى، والقرآن وحي، والسنة وحي. فنسخ الوحي بالوحي جائز.

٢. الأخذ بظاهر النصوص (الكتاب والسنة)

في دراسة النصوص -مثل الحديث النبوي-، تنوّعت الطرق والمناهج التي استخدمها العلماء والباحثين لها، منها باستخدام الطريقة السياقية (contextual method) وبالطريقة الظاهرية (textual method).^{٥٩} الطريقة السياقية هي الطريقة التي تشدّد وتؤكد على إيجاد الجوهر والمغزى من معنى سياق

^{٥٧}. نفس المصدر، ج ٢، ص ٥٦-٥٧.

^{٥٨}. سورة النجم: ٣-٤.

^{٥٩} M. Syuhudi Isma'il, *Hadis Nabi yang Tekstual dan Kontekstual*, (Jakarta: Bulan Bintang, 1994), 6.

النص الوارد. وأما الطريقة الظاهرية أم النصية أم الحرفية، تعنى الطريقة التي أكدت ان اللفظ الوارد في النص المستدل به علي حكم الأشياء وهو ظاهر النص نفسه ليس له الباطن فيه.^{٦٠}

ويعد ابن حزم من كبار أهل الظاهر، ومما أسس ابن حزم على ظاهرية فكره، هو اعتقاده أن القرآن كله بين، وأن بيانه إما بذات النص القرآني، وإما ببيان قرآني من نص آخر، وإما ببيان من السنة.^{٦١} وهو –إمعانا في القول بالبيان- يرى أن بيان السنة للقرآن ليس دائما، ويفسر قوله تعالى: (لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ)،^{٦٢} بأن تبينه صلى الله عليه وسلم للقرآن لا يشترط أن يكون بشيء غير القرآن، فقد يكون النص بيّناً بحيث تكون تلاوته بيانه، وقد يكون مجملاً فيبينه حينئذ بوجي متلوّاً كان أو غير متلوّ. وقد صرح ابن حزم بذلك، بقوله: "وأصل مذهبنا أن الأخذ بظاهر القرآن والحديث الصحيح حق ونحن على يقين من أننا مصيبون في ذلك وفي كل قول أدانا إليه أخذنا بظاهر القرآن والحديث الصحيح".^{٦٣}

فالمثال الأول، فقد ذكر ابن حزم حديث: "لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنين"، ثم قال: هذه اللفظة لفظة الخبر، فإن كان معناه الأمر فحرام أن يكون الأمر في غيرهم أبداً، وإن كان معناه معنى الخبر كلفظه، فلا شك في أنّ من لم يكن من قريش فلا أمر له وإن ادّعا، فعلى كلّ حال فهذا خبرٌ يوجبُ منعَ الأمرِ عمّن سواهم.^{٦٤}

من هذا يتبين أن ابن حزم يفهم هذا الحديث بمجرد ظاهره، فقال: "ولا تجوزُ الخِلافَةُ إلا في قُريشٍ"، مع ابن حزم كأنه يتأثر في فهمه بإقليم سياسي في الأندلس ذلك الوقت، وهذا الأثر صريح في قوله: "فَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَهَذَا خَبْرٌ يُوجِبُ مَنَعَ الأَمْرِ عَمَّن سِوَاهُمْ". لأن الأندلس في زمان ابن حزم كان في عصر تدهور، وابن حزم هو من بعض من يتعصّب بالدولة الأموية في الأندلس تعصّباً قويا، وهو يريد أن ينهض تلك الدولة مرة ثانية في أرض الأندلس.

^{٦٠}. ابن حزم، الأحكام، ج ١، ص ٤٢.

^{٦١}. أبي الفضل عبد السلام بن محمد بن عبد الكريم، ابن حزم ومنهجه التجديدي في أصول الحديث، ص ٧٥.

^{٦٢}. سورة النحل: ٤٤.

^{٦٣}. ابن حزم، الأحكام، ج ٢، ص ٧٨.

^{٦٤}. ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ٤٤-٤٥.

وكان ابن خلدون ونقله الأستاذ يوسف القرضاوي في كتابه، يقول: أن الحديث الذي تكلم عن قريش بكونه الخلافة والإمامة، كان دليل على القوة والعصبية، ثم قال:
 فإذا ثبت أن اشتراط القرشية إنما هو لدفع التنازع بما كان لهم من العصبية والغلب، وعلمنا أن الشارع لا يخص الأحكام بجيل ولا عصر ولا أمة، علمنا أن ذلك إنما هو من الكفاية فرددناه إليها وطردها العلة المشتملة على، المقصود من القرشية وهي وجود العصبية، فاشتربنا في القائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولي عصبية قوية غالبية على من معها لعصرها، ليستتبعوا من سواهم وتجتمع الكلمة على حسن الحماية.^{٦٥}

فالمثال الثاني، ذكر في المحلى،^{٦٦} حديث: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: "اشْتَكَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ فَعَادَهُ النَّبِيُّ - ﷺ - مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ وَجَدَهُ فِي غَاشِيَتِهِ فَبَكَى النَّبِيُّ - ﷺ - فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ بُكَاءَ النَّبِيِّ - ﷺ - بَكَوْا، فَقَالَ: أَلَا تَسْمَعُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ يَرْحَمُ، وَإِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ".

ثم قال: هذا الخبرُ بتمامه يبيِّن معنى ما وَهَلَ فيه كثيرٌ من النَّاسِ من قوله عليه السَّلَامُ: "إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ". ولاح بهذا أنَّ هذا البكاء الذي يُعَذِّبُ به المَيِّتُ ليس هو الذي لا يُعَذِّبُ به من دمع العين، وحُزْنِ الْقَلْبِ. فصَحَّ أَنَّهُ البكاءُ بِاللِّسَانِ، إِذْ يُعَذِّبُونَهُ بِرِيَاسَتِهِ التي جَارَ فيها فَعُدَّ بِعَلِمِهَا، وشجاعته التي يُعَذِّبُ عِلِمِهَا، إِذْ صَرَفَهَا فِي غيرِ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وبجوده الذي أَخَذَ ما جَادَ به من غيرِ حِلِّهِ، ووضعها في غيرِ حَقِّهِ فَأَهْلُهُ يَبْكُونَهُ بهذه المفاخرِ، وهو يُعَذِّبُ بها بَعِيْنِهَا، وهو ظاهر الحديث لمن يتكَلَّفُ في ظاهرِ الْخَبْرِ ما ليس فيه.

إذن، من ظاهرية فهمه بهذا الحديث، كان ابن حزم يقفل باب التعارض بين هذا الحديث والآية (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى)^{٦٧}، وليس هنالك التعارض حقيقة، كما زعمه بعض علماء الحديث.^{٦٨}

^{٦٥}. يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ١٣٠. وانظر في: ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون (لجنة البيان العربي الثانية)، تحقيق: د. علي عبد الواحد وافي، ج ٢، ص ٦٩٥-٦٩٦.

^{٦٦}. ابن حزم، المحلى، ج ٥، ص ١٤٦.

^{٦٧}. سورة فاطر: ١٨.

ومن المهم جدا لفهم السنة فهما صحيحا هو معرفة الألفاظ بين حقيقتها ومجازها^{٦٩}. وقد شرح الباحث حقيقة ظاهريته للنص. وفي هذا الحال، سيقوم الباحث في البحث عن المجاز عند كبار أهل الظاهر هذا.

وفي عادة العرب، كان استعمال المجاز في الكلام وإخبار شيء أبلغ من الحقيقة كما هو مقرر في علوم البلاغة. وقد يكون بعض كلام الرسول الكريم يتضمن على المجازات المعبرة عن المقصود بأروع صورة، مثل جوامع الكلم أو التمثيل أو غير ذلك.^{٧٠} فكيف بابن حزم الذي هو أشد الناس تمسكا بالظواهر، وأبعدهم عن التأويل تبعاً للمدرسة التي آمن بها، وهي المدرسة الظاهرية؟

كان ابن حزم يأخذ بالظاهر دائما، ولا يلتفت إلا إليه، كان كل لفظ في النص من الكتاب والسنة يؤخذ على مقتضى ظاهره. بل في ميدان المجاز، كان ابن حزم لا يقبله إلا إذا كان المجاز مشهورا، يعني كل ما نقله الله تعالى أو رسوله عليه الصلاة والسلام عن موضعه في اللغة إلى مسمى آخر ومعنى ثان، ثم قال: ولا يقبل من أحد في شيء من النصوص أنه مجاز إلا ببرهان يأتي به من نص آخر، أو إجماع متيقن، أو ضرورة حس وهو حينئذ حقيقيا.^{٧١}

إذن، كان ابن حزم يقبل المجاز حينما أصبح المجاز مشهورا ومعروفا في لسان العرب الذي ورد فيه النص. وخذ مثلا من الحديث الذي ذكر ابن حزم في المحلى:^{٧٢} "ما بين بيّتي ومِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضِي"، و حديث: "سَيْحَانٌ، وَجَيْحَانٌ، وَالْفُرَاتُ، وَالنَّيْلُ، كُلٌّ مِنْ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ".

ثم قال أبو محمد: وهذان الحديثان ليس على ما يظنُّه أهل الجهل من أنّ تلك الروضة قطعة منقطعَةٌ من الجنة، وأنّ هذه الأنهار مهبطَةٌ من الجنة، هذا باطلٌ وكذبٌ؛ لأنّ الله تعالى يقول في الجنة

^{٦٨}. أنظر شرح حلّ التعارض بين الحديث "إِنَّ الْمَيْتَ يُعَدُّ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ" و الآية "وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى" في: ابن قطيبة، تأويل مختلف الحديث، ص ٢٢٥-٢٢٦. مجد الغزالي، السنة النبوية: بين أهل الفقه وأهل الحديث، ص ١٧.

^{٦٩}. المراد بالمجاز هنا: ما يشمل المجاز اللغوي والعقلي، والاستعارة والكناية، والاستعارة التمثيلية، وكل ما يخرج باللفظ أو الجملة عن دلالتها المطابقة الأصلية. وإنما يعرف المجاز في الكلام بالقرائن الدالة عليه، سواء كانت قرائن مقالیه أوحالية. يوسف القرضاوى، كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ١٥٥.

^{٧٠}. نقل يوسف القرضاوى كلام الراغب الأصبهاني: أن الكلام إذا خرج على وجه التمثيل والمثل للإعتبار دون الإخبار، فليس بكذب على الحقيقة. نفس المصدر، ص ١٥٥.

M. Syuhudi Ismail, *Hadis Nabi yang Tekstual dan Kontekstual*, (Jakarta: Bulan Bintang, 1994), 9.

^{٧١}. ابن حزم، الإحكام، ج ١، ص ٤٧-٤٨.

^{٧٢}. ابن حزم، المحلى، ج ٧، ص ٢٨٣-٢٨٤.

{إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى} فهذه صفة الجنة بلا شك وليست هذه صفة الأثمار المذكورة ولا تلك الروضة، ورسول الله عليه السلام لا يقول إلا الحق.

ثم ذكر ابن حزم عن معنى كون الروضة من الجنة إنما هو لفضلها، وأن الصلاة فيها تُؤدِّي إلى الجنة، وأن تلك الأثمار لبركتها أُضيفت إلى الجنة، كما تقول في اليوم الطيب: هذا من أيام الجنة؛ وكما قيل في الضأن: إنها من دواب الجنة، وكما قال عليه السلام: "إِنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ" فهذا في أرض الكفر بلا شك.

فخلاصة القول، كان ابن حزم مع ظاهرية فكره يؤكد أن الطريقة في التعامل مع السنة النبوية أمر اجتهادي، ولكل عالم عنده المنهج لفهم مضمون السنة النبوية، ولو كان مساويا في النتيجة.

د. الأسس الإبستمولوجية التي يقوم عليها فكره

الإبستمولوجي هو واحد من أحد الدراسة الفلسفية التي تدرس مشكلة من مشاكل المعرفة التي تغطي كلَّ أشياء حول كيف تحصل على المعرفة، وما هي الخاصية الحقيقية للمعرفة وصلاحيتها. ومن تلك المشاكل تشتمل الطرق التي تهدف بها على الوصول إلى حصول المعرفة الحقيقية.⁷³

أما الأسس الإبستمولوجية التي يقوم عليها فكر ابن حزم، هي الفكر الظاهري نحو فهم النصوص. ويؤكد بهذا ما قاله بنفسه، فقال:

واعلموا أن دين الله تعالى ظاهر لا باطن فيه وجه لا سر تحته كله برهان لا مسامحة فيه واتهموا كل من يدعوا أن يتبع بلا برهان وكل من ادعى للديانة سراً وباطناً فهي دعاوي ومخارق واعلموا أن رسول الله ﷺ لم يكتف من الشريعة كلمة فما فوقها ولا أطلع أخص الناس به من زوجة أو ابنة أو عم أو ابن عم أو صاحب على شيء من الشريعة كتبه عن الأحمر والأسود ورعاة الغنم ولا كان عنده عليه السلام سر ولا رمز ولا باطن غير ما دعي الناس كلهم إليه ولو كتهم شيئاً لما بلغ كما أمر ومن قال هذا فهو كافر فإياكم وكل قول

⁷³ Suparlan Suhartono, *Dasar-Dasar Filsafat* (Jogjakarta: Ar-Ruzz, 2004), 161

لم بين سبيله ولا وضع دليله ولا تعوجاً عنما مضى عليه نبيكم ﷺ وأصحابه
رضي الله عنهم،^{٧٤}

يستفيد من هذا القول، كان ابن حزم ظاهرياً في المذهب، إما في مجال الأصول أو الفروع. إذن ظاهريته لا تدور في مدرسة الفقه وأصوله فحسب، بل شاملة على كل أنواع الحقول، فيأخذ بها في العقائد من غير تأويل،^{٧٥} كما يأخذ في الفقه والأعمال والمعاملات.

وقد زعم معظم الناس أن ظاهرية ابن حزم متأثرة بما ذهبه أبو داود الأصبهاني الذي قام كالمؤسس ذلك المذهب. وهذا الفهم قريب من الصدق، إذا نظرنا إلى شدة تمسكهما على النصوص ولا يريدان أن يفهما إلا بظاهرها فقط. ولكن عند الباحث، كانت ظاهريته كمذهب مستقل عن المذاهب الأخرى، لأنه يحرم التقليد إلا أي مذهب كان، حتى إلى الصحابة، وأنه يفرض على كل مسلم أن يجتهد بقدر طاقته، لأن الاجتهاد إنما معناه بلوغ الجهد في طلب دين الله عز وجل الذي أوجبه على عباده،^{٧٦} فيقول: "ولا يحل لأحد أن يقلد أحداً، لا حياً ولا ميتاً، وعلى كل أحد من الاجتهاد حسب طاقته".^{٧٧} من هنا، أكدده الأستاذ أبو زهرة بقوله:

نقرر أن ابن حزم مجتهد مطلق، فما هو بمنتم لمذهب حتى يقال إنه مجتهد منتسب أو مجتهد في المذهب، لأن أهل الظاهر لا يعتبرون أنفسهم أصحاب مذهب، بحيث ينتهي إليه من ينتهي، بل إن المسلك الذي يجمعهم هو اقتصارهم في الاستدلال على النصوص واستنباط الحكم من الينابيع الرئيسيّة، وهي الكتاب والسنة، لأن ه مذهب النصوص.^{٧٨}

^{٧٤} ابن حزم، الفصل، ج ١، ص ١٩٩.

^{٧٥} مثلاً قوله في أن لله عزاً وجللاً ويدياً ووجهاً وكل ذلك حق، فقال: أن لله عزاً وجللاً وعزاً وعزراً، وجللاً وإكراماً، ويدياً ويديين وأيدياً، ووجهاً وعيناً وأغنياً وكبرياءً، وكل ذلك حق لا يرجع منه ولا من علمه تعالى وقدره وقوته إلا إلى الله تعالى، لا إلى شيء غير الله عز وجل أصلاً، مقرر من ذلك مما في القرآن، وما صح عن رسول الله - ﷺ - . ولا يحل أن يزداد في ذلك ما لم يأت به نص من قرآن أو سنة صحيحة. قال عز وجل {ذو الجلال والإكرام} وقال تعالى: {يد الله فوق أيديهم} و{لما خلقت بيدي} و{مما عملت أيدينا أنعاماً} و{إنما نطعمكم لوجه الله} و{ولنصنع على عيني} و{فإنك بأعيني}. ولا يحل أن يقال {عيني} لأنه لم يأت بذلك نص، ولا أن يقال "سمع وبصر ولا حياة" لأنه لم يأت بذلك نص، لكنه تعالى سميع بصير حي قيوم. ابن حزم، المحلى، ج ١، ص ٣٣.

^{٧٦} نفس المصدر، ج ١، ص ٦٧.

^{٧٧} نفس المصدر، ج ١، ص ٦٦.

^{٧٨} أبو زهرة، ابن حزم: حياته وعصره، ص: ٢٤٢.

أما فكرته الحديثية كانت معظمها موافقة بما عمله الشافعي في فهم الحديث الشريف مع هنالك الخلاف بالطبع، مثل قبول حديث الأحاد كحجة في الدين وقبول المرسل الذي تأيد بتلقى أهل العلم له بالقبول، لأنه يعتبر ذلك إجماعاً والتفريق بين عدد الشهادة والرواية.^{٧٩} فإذن، كان مكان الشافعي في حقل فكرة ابن حزم الحديثية أكثر ممن دونه.

وبهذه الفكرة، قد تبين أن ابن حزم كان ظاهرياً حتى في الرواية، كما كان ظاهرياً في الفقه. فهو لا يلتفت في الرواية إلا إلى ظاهرها وصريحها، لا يقبل إلا من العدول الذي قد ثبتت عدالتهم، ويكتفي من العدالة بالقيام بالطاعات وألا يرتكب الشخص كبيرة ولا يعلن صغيرة. وكذلك لا يعتبر من الحديث إلا ما نسب إلى النبي على أنه قاله، فلا ينسب إليه عليه السلام قول لم يذكر الراوي أنه قاله، ولا تنسب إليه السنة إلا إذا كان العدل قد نسبها إليه، حتى إن قال الصحابي: "أمرنا" لا يكون ذلك إسناداً للنبي، بل يأخذ بظاهر اللفظ، وهو أن الأمر كان في نظره لا أنه أمر صادر من الناطق بالشرع. فلا ينسب إلى النبي حتى يفيد ظاهر اللفظ أنه منسوب إليه عليه الصلاة والسلام.^{٨٠}

وبذلك يتبين أن ابن حزم كان ظاهرياً في دراسة الرواية وفهم السنة النبوية، كما كان ظاهرياً في فهم الشريعة، يأخذ من الحديث والأثر ما يكون جالياً وظاهراً. من هنا قد وضح للباحث أن ابن حزم من كبار أهل الظاهر الذي يستقل في الفكرة والمذهب، ولا يقلد أحداً بل يتبع على ما قاله ربه عز وجل في كتابه الكريم ويقتدى بما سنّه النبي عليه الصلوة والسلام في قوله وفعله وتقريره. فقال أبو محمد بن حزم دعاءً:

اللهم إنك تعلم أنا لا نحكم أحداً إلا بكلامك وكلام نبيك في كل شئ مما شجر بيننا، وفي كل ما تنازعنا فيه، واختلفنا في حكمه، وأنا لا نجد في أنفسنا حرجاً مما قضى به نبيك، ولو أسخطنا بذلك جميع من في الأرض وخالفناهم، وصرنا دونهم حزبا وعلهم حزبا، وإننا مسلمون لذلك طيبة أنفسنا عليه، مبادرون نحوه لا نتردد ولا نتلكأ، عاصون لكل من خالف ذلك، موقنون أنه على خطأ عندك، وأنا على صواب لديك.^{٨١}

^{٧٩}. نفس المصدر، ص ٢٦٢-٢٦٥ و ٢٦٧-٢٦٨.

^{٨٠}. نفس المصدر، ص ٢٦٩.

^{٨١}. ابن حزم، الأحكام، ج ٩٨.

هـ. نتيجة البحث

بعد التوضيح والبيان، عرفنا ان السنة لها مكانة عظيمة في فكرة ابن حزم. وعنده، أن كلام نبيه (ص) كله وحي، وكان الوحي عنده ينقسم إلى قسمين: الوحي المتلوّ وهو القرآن والوحي غير المتلوّ وهو السنة النبوية. فصح بذلك أن كلامه (ص) كله محفوظ بحفظ الله عز وجل مضمون لنا أنه لا يضيع منه شيء، إذ ما حفظ الله تعالى فهو باليقين لا سبيل إلى أن يضيع منه شيء فهو منقول إلينا كله. وهو من العلماء الذين شدّوا بفهم النصوص الدينية للحجة والبيان. وقد تبين أن ابن حزم كان ظاهرياً في فهم السنة النبوية رواية ودراية، كما كان ظاهرياً في فهم الشريعة، يأخذ من الحديث والأثر ما يكون جالياً وظاهراً. من هنا قد وضح للباحث أن ابن حزم من كبار أهل الظاهر الذي يستقلّ في الفكرة والمذهب، ولا يقلّد أحداً بل يتبع على ما قاله ربّه عزّ وجلّ في كتابه الكريم ويقتدى بما سنّه النبي عليه الصلاو والسلام في قوله وفعله وتقريره.

المراجع

- ابن حجر العسقلاني، *لسان الميزان*، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٦.
- ابن حزم، *النبد في أصول الفقه الظاهري*، بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٣.
- ، *المحلّى بالأثار*، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٦.
- ، *طوق الحمامة في الألفة والألاف*، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٢.
- اسماعيل مصطفى، *ابن حزم الأندلسي: حياته-فلسفته*، بيروت: رسالة الماجستير في جامعة القديس يوسف، ١٣٩٨.
- ظفر أحمد العثماني التهانوي، *القواعد في علوم الحديث*، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة، بيروت: دار القلم، ١٩٧٢.
- عبد الوهاب خلاف، *علم أصول الفقه*، كويت: دار القلم، ١٩٧٨.
- كامل موسى، *المدخل إلى التشريع الإسلامي*، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩.
- محمد أبو زهرة، *تاريخ المذاهب الإسلامية*، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٩.
- ، *ابن حزم حياته وعصره-آراءه وفقهه*، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٧.
- محمد المنتصر الكتاني، *معجم فقه المحلّى لابن حزم*، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٦.
- محمد عبد الله الشرقاوي، *منهج نقد النص: بين ابن حزم الأندلسي واسبينوزا*، القاهرة: د.م.، د.س..
- محمد عجاج الخطيب، *السنة قبل التدوين*، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٦٣.
- ، *أصول الحديث علومه ومصطلحه*، بيروت: دار الفكر، ١٩٨٨.
- ياقوت الحموي، *معجم الأدباء*، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩١.
- يوسف القرضاوي، *المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة*، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦.